البيرق
البيرق - الثلاثاء ٢٠ نيسان ٢٠١٠ - العدد ٢٠٠٣٠ - السنة ٩٩

افتتاح منتدى المؤتمر التركي - اللبناني الاقتصادي

الحسن: الغاء التأشيرة لمواطني الدولتين محطة مهمة في مسيرة الانفتاح
القصار: الغرف التجارية لها دور اساسي في تنمية العلاقات

رأت وزيرة المال ريا الحسن" ان زيارة رئيس الحكومة سعد الحريري الى تركيا شكلت محطة مهمة في مسيرة الانفتاح بين لبنان وتركيا والتي تخللها توقيع ثلاثة اتفاقات تعاون وثلاث مذكرات تفاهم في مجالات البيئة والزراعة والدفاع والنقل والصحة".

بدوره اعتبر وزير الدولة رئيس مجلس الاتحاد العام لغرف التجارة والصناعة والزراعة للبلاد العربية عدنان القصار "ان إلغاء تأشيرة الدخول بين لبنان وتركيا سيعزز العلاقات الثنائية بين البلدين وسينعكس بشكل ايجابي كبير على حركة التنقل بين رجال الأعمال والسياح والأفراد".

وزير السياحة فادي عبود أشار الى ان "مجالات التعاون الاقتصادي والانفتاح الاستثماري والسياحي بين البلدين متعددة، لافتا الى ان تركيا تتمتع باقتصاد كبير ومتين ولديها قدرات فنية وخبرات عالية في مختلف المجالات".

افتتح الرئيس الحريري ممثلا بوزيرة المال أعمال "المؤتمر التركي-اللبناني الاقتصادي" الذي نظمته كونفكس انترناشيونال في فندق "موفنبيك"، حضره حشد كبير من الوزراء والنواب ورؤساء الهيئات الاقتصادية ووفد كبير من رجال الأعمال الأتراك.

وبعد كلمة لرئيس مجلس إدارة شركة "كونفكس" انترناشيونال رفيق زنتوت تحدث رئيس مجلس الأعمال اللبناني – التركي وجيه البزري أشار الى ان "لبنان يشكل سوقا حرة ومعروف بانفتاحه على العالم، وانه أدخل اقتصاده في النظام العالمي من خلال إصلاحات قانونية ومن خلال الترويج لجلب استثمارات غربية".

وقال:"الدور التاريخي للبنان كجسر بين الشرق والغرب وممرا الى العالم العربي أكسبه مزايا وفرص شجعت شركات عالمية كبرى على زيادة استثماراتها في هذا البلد".

ولفت الى ان "وجود فرص تعاون واستثمار جيدة يجب الافادة منها"، مشددا على ان "هدف المجلس إرساء آلية تعاون في شتى المجالات مع رجال الأعمال الأتراك وبينها إقامة مشاريع مشتركة والتبادل التقني والأسواق المفتوحة".

حباب

ثم تحدث رئيس مجلس إدارة المجلس التركي – اللبناني للأعمال محمد حباب فاعتبر ان بيروت "هي واحدة من أهم المراكز المالية في الشرق الأوسط"، متحدثا عن مجلس الأعمال اللبناني–التركي الذي تم تأسيسه في العام ٢٠٠٢ والذي يسعى الى تعزيز العلاقات الثنائية بين البلدين.

وأكد ان الاستقرار الذي ينعم به لبنان في الوقت الحالي واستعادة الاقتصاد اللبناني حيويته عنصران مهمان في التنمية، مشيرا الى استعداد تركيا للمساهمة في هذا الاقتصاد.

وفي المجال السياحي، أكد "ان بيروت ستكون وجهة مثالية للسياح الأتراك، وفي المقابل تسعى تركيا الى استقبال المزيد من السياح اللبنانيين". ودعا الى "حضور المنتدى الاقتصادي العربي التركي الذي يعقد في اسطنبول في ١٠ و١١ حزيران ٢٠١٠".

طربيه

رئيس جمعية مصارف لبنان رئيس الاتحاد الدولي للمصرفيين العرب جوزف طربيه رأى في كلمته "ان ما بين تركيا والعرب جغرافيا متصلة صنعت تاريخا متواصلا في مسارات متباينة، اختلطت فيها المفاهيم بين النزعة الى السيطرة والنفوذ وبين التوق الطبيعي للاستقلال والتحرر".

وقال:"تعددت أنماط العلاقة بين الكتلتين العربية والتركية وفق التغير المتوالي لمراكز القوة والنفوذ في المنطقة والعالم، لكنها بقيت باستمرار خاضعة للثابت الجغرافي وللثوابت التاريخية والثقافية والدينية الجامعة، لتصل مع تطور الفكر الاقتصادي وتنامي نشوء التكتلات الكبرى الى محطة تجديد التلاقي والشراكة بين القطبين".

وأكد ان "الاتحاد والجمعية تواكبان بكل ايجابية في الموقف وفي المساهمة، الحراك الرسمي المتنامي بين تركيا ودول المنطقة الذي بدأ يرسم الملامح لشراكة اقتصادية واعدة ترفع الحدود والقيود أمام انسياب مرور الأشخاص والرساميل والمنتجات ضمن مساحة قابلة للاتساع تضم حاليا تركيا

وسوريا لبنان والاردن، حيث تأتي الاتفاقات الثنائية بين أي طرفين منسجمة ومتماثلة لتشكل شبكة متناغمة في منظومة تضم أكثر من ١٠٠ مليون مواطن".

وأشار الى "ان هذه الشراكة بين منطقة المشرق وتركيا تمثل قيمة مضافة للسوق العربية المشتركة التي تتقدم ببطء، إنما ثابت، ضمن الجدول الزمني الذي أعادت تأكيده قمة الكويت الاقتصادية في العام الماضي، وتكمل المثلث الاقتصادي الجامع مع منظومة دول مجلس التعاون الخليجي التي تتقدم بنيتها تباعا وتطور بدورها شراكتها المباشرة مع تركيا، والأهم انها تضع كامل هذه المناطق في اتصال مباشر مع الاتحاد الاوروبي المرتبط بدوره أو قيد الارتباط باتفاقات ثنائية مع كل هذه الدول".

وتابع:"أود أن أؤكد بأن القطاع المصرفي العربي سيكون في مقدم القطاعات الاقتصادية المواكبة والمتفاعلة مع أي اتفاقات أو شراكات اقتصادية تعقدها الحكومات. وطالما كان في طليعة الداعين والمتحركين صوب إقامة التكتلات الاقتصادية المناطقية والأكثر شمولا. وهو يملك من الامكانات ما يزيد عن حاجات تغطية التمويل والائتمان للنمو المرتقب في عملية الاستثمار البيني والتبادل التجاري. كما يملك ميزات خاصة في سرعة الحركة والكفاءة البشرية والتقنية يمكن للحكومات استثمارها في تسريع إعداد وتنفيذ المشاريع المشتركة.

وما أقوله عن القطاعات المصرفية العربية، ينطبق بصورة نموذجية، نفخر بها، على القطاع المصرفي اللبناني الذي يدير موجودات محلية تفوق ١٢٠ مليار دولار، وإجمالية تزيد عن ١٥٠ مليار دولار ويملك وجودا مباشرا في أغلب دول المنطقة بما فيها تركيا وأسواق دولية كبرى. هذا القطاع بما يزخر من إمكانات وطاقات متنامية بنيوية ومالية وبشرية، تشكل أحد أهم مكامن القوة في الاقتصاد الوطني وخط الدفاع الحصين بمواجهة المصاعب والأزمات التي يتعرض لها. وهي تشكل أيضا أحد أهم الجسور للتمدد الاقتصادي الخارجي، على خطوط الرساميل والاستثمارات والائتمان والتمويل والتواجد في الأسواق الاقليمية والدولية واكتساب مزايا تنافسية لمواجهة متطلبات العولمة واتفاقات تحرير الأسواق.

وتساهم هذه العوامل في مواكبة النشاط الاقتصادي بكل الوجوه والانماط خصوصا بعدما اكتسب خبرات مميزة في عمليات أسواق الرساميل وباتت مؤسساته مؤهلة للعب دول وساطة مالية بمواصفات عالية لصالح الحكومات والمؤسسات في المنطقة. وسيكتسب هذا الدور دون شك قيمة مضافة كبيرة من خلال التوسع والانتشار ومن خلال الشراكات أو التحالفات مع المؤسسات الاقليمية والخارجية التي تتمتع بامكانات تمويلية كبيرة".

وختم:"ضمن هذه الصورة المنشودة، ومن خلال متابعة الوقائع والانجازات، يمكن القول ان لبنان واقتصاده في موقع ملائم تماما وله مصالح حيوية في تولي دوره المطلوب ومحاولة التميز، من خلال قطاعاته الخاصة الناشطة، في مواكبة قيام الشراكات الاقتصادية بتنوع إطاراتها مع كل بلد على حدة وضمن منطقة المشرق وعبرها مع تركيا وبالتأكيد مع منطقة الخليجدولا ومنظومة موحدة ومثلها ضمن المنطقة العربية الأشمل".

اوغلو

رئيس اتحاد الغرف والبورصات التركية رفعت حصاد جيكلي اوغلو ركز على "العلاقات والروابط التاريخية التي تربط الدولتين الصديقتين تركيا ولبنان"، متحدثا عن الميزات المشتركة للدولتين وفي مقدمتها تمتع الدولتين بموقعين جغرافيين استراتيجيين".

وأكد على أهمية وجوب تطوير وتنمية العلاقات الاقتصادية والتجارية وزيادة حجم التبادل التجاري، مشيرا الى وجوب الاسراع في التوقيع على اتفاقية التجارة الحرة التي تجري المفاوضات بصددها، مؤكدا بأن إبرام هذه الاتفاقية سيساهم في تطوير العلاقات على الصعد المختلفة بين البلدين".

عبود

وألقى عبود كلمة اشار فيها الى ان "القطاع السياحي يعد من القطاعات التي حققت أكبر نسبة نمو في لبنان، حيث من المتوقع أن يشهد قطاع السياحة في لبنان نموا بنسبة ٢٠٪ في العام ٢٠١٠، بعد أن سجل عام ٢٠٠٩ رقما قياسيا حيث فاقت عائدات السياحة سبعة مليارات وبالتالي يوفر القطاع السياحي فرصا استثمارية كبيرة وواعدة"، معتبرا ان "تفعيل التعاون والتنسيق السياحي بين لبنان وتركيا يشكل اليوم أهمية قصوى، لا سيما مع وجود التصميم والارادة لدى الجانبين لتفعيل الحركة السياحية بين البلدين". وإذ لفت الى أهمية "إلغاء تأشيرات الدخول بين لبنان وتركيا لتكثيف التعاون السياحي بين البلدين"، شدد على ضرورة "استتباعه بخطوات إضافية عبر إيجاد شراكة حقيقية بين القطاع الخاص في البلدين والعمل على تقديم برامج مشتركة وتشجيع الاستثمارات السياحية المتبادلة. والعمل على تفعيل دور الاعلام السياحي وشركات السياحة والسفر لخلق بيئة أفضل للسياحة والتعارف بين البلدين، وإطلاق حملة إعلانية في تركيا تقدم الصورة الحقيقية للبنان عبر تعريف المواطن التركي على المقومات الفنية للسياحة في لبنان، بالاضافة الى العمل على تنشيط الرحلات المنظمة بين لبنان وتركيا، ولا بد من الاشارة الى ان لبنان هو البلد السياحي الوحيد في العالم الذي لا تشكل فيه الرحلات السياحية المنظمة أكثر من ٣٪ من سياحته. من هنا يجب التركيز على جلب رحلات منظمة الى لبنان لأنها الأساس في تنمية السياحة".

* المنتدون*

القصار

ثم تحدث القصار فأكد على "أهمية دور الغرف التجارية في تنمية العلاقات الاقتصادية بين البلدين، وفي تحصين بيئة الأعمال التي تمكن القطاع الخاص من القيام بدوره كاملا في عملية النمو والتنمية الاقتصادية كونه المحرك الأساسي للتنمية الاقتصادية والاجتماعية المستدامة والانماء المتوازن وي توفير فرص العمل للشباب. وذلك في مواجهة التحديات الاقتصادية المحلية والإقليمية والدولية المستجدة".

أضاف:"ان بين لبنان وتركيا روابط تاريخية وثقافية وتجارية وأعمالية متعددة ومتنوعة، ويتشارك البلدان في كثير من المميزات. فكلاهما ذو موقع جغرافي استراتيجي، وتعتبر تركيا بوابة المشرق العربي الى السوق الاوروبية، ويجسد لبنان بوابة تركيا الى العالم العربي. كما أنهما يبنيان أصلا وبإمكانهما الاضطلاع بدور مؤثر يساهم في بناء تكتل اقتصادي اقليمي يعزز النمو الاقتصادي والتنمية المستدامة في المنطقة في مواجهة التحديات الاقتصادية القائمة والتي قد تقوم في عالم أثبتت الأزمة المصرفية والمالية، التي ما زالت قائمة وان في ظل بعض بوادر الانفراج، أنه شديد الترابط".

وشدد القصار على "ان إلغاء تأشيرة الدخول بين لبنان وتركيا، سيعزز العلاقات الثنائية بين البلدين وسينعكس بشكل ايجابي كبير على حركة التنقل بين رجال الأعمال والسياح والأفراد، مما سيكون له انعكاسات واسعة الأبعاد على التبادل التجاري والاستثماري".

وقال:"على الرغم من التأثيرات السلبية للأزمة الاقتصادية العالمية على التجارة العالمية، فإن حجم التبادلات التجارية بين لبنان وتركيا حافظ على نوع من الاستقرار، فيما شهد نموا لافتا في الأشهر الأخيرة. وتأتي تركيا في المرتبة السابعة على لائحة أبرز الدول المصدرة الى لبنان، وفي المرتبة التاسعة على لائحة أبرز الدول المستوردة منه. ونحن نطمح الى المزيد من الاتقاء في هذه المراتب في ضوء التطورات الجذرية في العلاقات في الفترة الأخيرة"، مشيرا الى إمكان "التوسع في حركة التبادل التجاري بما لا يقل عن ثلاثة أضعاف ما هي عليه الآن". ولفت الى ان "الحكومة اللبنانية الحالية تعمل على تفعيل المفاوضات القائمة بين الطرفين من أجل الاسراع في إبرام اتفاقية التجارة الحرة بين لبنان وتركيا، والتي توفر الاطار التشريعي والاجرائي لزيادة حركة التبادل التجاري الحر والمنافسة العادلة بين لبنان وتركيا، وما يترافق من فرص وآفاق لمزيد من التبادل الاستثماري والاقتصادي بين البلدين".

الحسن

أخيرا تحدثت الحسن فأشارت الى ان "زيارة رئيس مجلس الوزراء سعد الحريري الى تركيا والتي تخللها توقيع ثلاثة اتفاقات تعاون وثلاث مذكرات تفاهم، في مجالات البيئة والزراعة والدفاع والنقل والصحة، بينها اتفاق إلغاء موجب التأشيرة لمواطني الدولتين، شكلت محطة مهمة في مسيرة الانفتاح بين بلدينا وشعبينا"، لافتة الى ان "هناك اتفاقات جديدة في طور التحضير، من شأنها أن توفر الاطار القانوني لبناء علاقة مميزة بين البلدين، وخصوصا على المستوى الاقتصادي".

وإذ شددت على أهمية "زيارة رئيس مجلس الوزراء التركي رجب طيب اردوغان، الى لبنان في تموز المقبل، لترجمة أفكار التعاون بين البلدين ومشاريع الاتفاقيات الجديدة الى خطوات ملموسة من شأنها رفع العلاقات بينهما الى مستويات تلبي الطموحات، أبدت ثقتها بأن الاجتماعات ستكون مثمرة وبناءة تعكس عمق العلاقات في ما بيننا". وأشادت "بالدعم الذي تقدمه تركيا الى لبنان".

وأكدت على "الدور الريادي الذي يمكن أن يلعبه القطاع الخاص في بلدينا لتطوير مجالات التعاون لا سيما وان تفعيل التبادل الاستثماري بينهما من شأنه أن يشكل ركيزة أساسية لدفع علاقاتهما قدما".

وأشارت الى "ان أحد الأهداف الرئيسية لحكومتنا هو تحسين المناخ الاستثماري، وبيئة الأعمال، ولدينا رغبة قوية في تسهيل الاستثمارات التركية تحديدا في لبنان، ونعتقد ان تركيا بدورها تريد مبادلتنا بالمثل". وأملت في "تعزيز حجم التبادل التجاري بين البلدين والذي يبلغ حاليا نحو ٩٠٠ مليون دولار"، معتبرة "ان اتفاق التجارة الحرة الثنائي الذي نبحث حاليا في توقيعه، سيكون عاملا مساعدا في تحقيق قفزة نوعية وكمية في هذا التبادل".

أضافت:"ان حكومتنا اليوم، هي في صدد الشروع في بحث مشروع طموح وتوسعي لموازنة سنة ٢٠١٠، يلحظ زيادة كبيرة في الانفاق الاستثماري، بهدف تمويل مشاريع لتحسين الخدمات والبنى التحتية، وخصوصا تلك المتعلقة بقطاع الكهرباء والطرق. ونحن نعلق أهمية كبيرة على هذا التوجه الذي يساهم في تحسين نوعية الحياة اليومية لمواطنينا اللبنانيين، وكذلك في توفير أرضية مشجعة للنشاط الاقتصادي والاستثماري، وبالتالي للنمو".

ودعت "القطاع الخاص التركي الى المشاركة في مشاريع البنى التحتية التي نحن بصدد إطلاقها"، مشيرة الى "ان مجلس النواب تسلم أخيرا اقتراح قانون لتنظيم الشراكة بين القطاعين العام والخاص، الذي نأمل مناقشته وإقراره سريعا، والذي من شأنه تفعيل مشاركة القطاع الخاص في المشاريع الاستثمارية الكبيرة".

وشددت على أهمية "الدعم الذي يمكن أن تقدمه الحكومة التركية للبنان في مجال تحسين البنى التحتية، ولا سيما في مجال الطاقة الكهربائية، وهو كلام سمعناه من دولة رئيس الوزراء التركي رجب طيب اردوغان، الذي أكد، مشكورا، استعداد بلاده لتقديم الدعم للبنان في مجالي الطاقة الكهربائية والغاز الطبيعي، لكي يتمكن من معالجة مشكلة الكهرباء، ومن زيادة الطاقة الانتاجية الكهربائية".

طاولة مستديرة

وبعد استراحة عقدت طاولة مستديرة حول التعاون الاقتصادي وتبادل الخبرات وتحدث فيها رئيس مجلس الانماء والاعمار المهندس نبيل الجسر والأمين العام للمجلس الأعلى للخصخصة لدكتور زياد حايك، رئيس الهيئة المنظمة للاتصالات الدكتور كمال شحادة، رئيس مجلس إدارة المؤسسة التركية لتشجيع ودعم الاستثمار أردا أسيكسوز ورئيس مجلس إدارة المؤسسة العامة لتشجيع الاستثمارات في لبنان نبيل عيتاني.

Select info S.A.L. "Only Your Selected Information"